

حجية الاحاديث المضمرة عند الإمامية

Authentic hadiths implicit when Imamite

م.م. شهد أحمد كاظم

Shahd Ahmed Kazem

جامعة الإمام جعفر الصادق (عليه السلام) / كلية الآداب

/ (Imam Jaafar Al-Sadiq University (peace be upon him

College of Arts

الكلمات المفتاحية:

(الإضمار, المضمورات , تقطيع الأخبار, الضمير)

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الأنبياء والمرسلين وخاتمهم محمد وعلى اله وأصحابه , ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين . أما بعد؛ يعد الحديث النبوي كما لا يخفى على الجميع مصدراً من مصادر التشريع الإسلامي والبحث عن أحوال الحديث الشريف , وما يعرض له ذا أهمية بالغة للفقهاء والمحدثين, ومن أقسام الاحاديث التي وصلت إلينا هو الحديث المضمّر عن المعصوم فكان من شأنهم أن يبحثوا عن صحة وحجية هذا القسم, وقد اختلف الفقهاء في الحديث المضمّر بين قبوله ورده وبين التفصيل فيه, فمنهم من قال لا تثبت حجية الحديث إلا بعد إحراز صدور ما حكاه عن المعصوم (عليه السلام) ولا بد من النظر في تلك الاحاديث لأحراز صحتها لذا كانت هذه المسألة محور هذه الدراسة لبيان ما يترتب عليها من أحكام , والجدير بالذكر ان هذا النوع من الاحاديث لم يتعرض له إلا النزر القليل من المتخصصين ابرزها: أصول الحديث للدكتور عبد الهادي الفضلي , والحديث المضمّر وحجيته في الفقه الإسلامي للدكتور علي الشويلي .

ويشتمل البحث على ثلاثة مباحث وخاتمة:

المبحث الأول : مفهوم الحديث المضمّر, وفيه

نقطتان :

سلط هذا البحث الضوء على حجية الحديث المضمّر عند المدرسة الإمامية , وبيان أسبابه, فضلاً عن بيان آراء الفقهاء والمحدثين في مشروعيته , فقد اتجهت آراء العلماء بين قائل بحجيته مطلقاً , وبين مانعاً للقول بحجيته , وقول ثالث قائل بالجواز شريطة أن يكون الإضمار صادر من الرواة الأجلاء دون غيرهم .

Abstract:

The aim of this research is to shed light on the implicit discourse at the front school, the knowledge of its comprehension, the reasons for it and its argument, as well as the views of the jurists and the modernists on its legitimacy. The views of the scholars differed between those who say his Hajj at all and the prohibition of saying his Hajj. Of the narrators of the Prophets without others.

م. م شهد أحمد كاظم || ٢٦٣

يخص أنواع الحديث, ومنها المضمرة, لذا وجدت من الضروري إبراز الحديث المضمرة وتبسيط الضوء على مفهومه, وبيان أسبابه ومشروعيته بين الفقهاء والمحدثين .

• أهمية البحث

تنبع أهمية هذه الدراسة بالدرجة الأساس من أنها دراسة موضوع حديثي صرف, وتحليله من وجهة نظر المحدثين والفقهاء, وبيان آرائهم في حجتيه, ولقلة الدراسات التي أسهمت بإبراز هذا النوع من الاحاديث وإحساساً مني بأهمية هذا البحث, فضلاً عن قلة الباحثين فيه ارتأيت إلى تقديم هذا الجهد المتواضع .

• أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

١. معرفة الحديث المضمرة, وبيان أسبابه, وأهم الآراء التي أثيرت في حجتيه.
٢. بيان موارد الإضمارة الواردة في الاحاديث الشريفة.

أولاً: تعريف المضمرة في اللغة.

ثانياً: تعريف المضمرة في الاصطلاح.

المبحث الثاني: عوامل الإضمارة وأسبابه, وفيه ثلاث نقاط:

أولاً: التقية.

ثانياً: وجود القرينة من المعصوم .

ثالثاً: تقطيع الأخبار من الأصول.

المبحث الثالث: حجية الحديث المضمرة, وفيه ثلاث نقاط:

أولاً: حجتيه مطلقاً .

ثانياً: عدم حجتيه مطلقاً.

ثالثاً: القول بالتفصيل .

وخاتمة البحث: تشتمل على اهم النتائج.

فأرجو من العلي القدير أن أكون قد وفقت في هذه البحث, والى تقديم شيء يضاف إلى حقل الدراسات الإسلامية, وان يفيد الباحثون, مثلما أفاد البحث من غيره.

• مشكلة البحث:

تنصب مشكلة هذا البحث في القصور الواضح في التطبيقات للمصطلحات الحديثية لاسيما المصطلحات التي تتعلق بالحديث المضمرة حيث لم يحظ الدرس الحديثي في الأوساط الجامعية مثل ما حظيت به الدروس الشرعية الأخرى من حيث الجانب التطبيقي, وأن هذا الافتقار للتطبيق قد أدى إلى استشعار المتعلم والمتلقي بصعوبة فهم المصطلح الحديثي واستيعابه, ولاسيما ما



٣. وعرفه البروجردي (ت: ١٣١٣هـ) قائلاً: « هو مقابل المظهر ، فيروي الراوي بلفظ عنه أو عنهما من دون الإشارة إلى اسم المعصوم (عليه السلام) فما لم يكن المرجع هو فلا يعبأ به ، وما لم ينته إلى المعصوم (عليه السلام) »^(٤).

والحديث المضمّر من المصطلحات الحديثية الخاصة بالشيعة، ولم ينل شهرة عند المحدثين من المذاهب الأخرى.

ومن أشهر المضمّرات مضمّرات سماعة بن مهران « وتبلغ ثلاثمائة وتسعين مورداً »^(٥). ومضمّرات زرارة بن أعين وتبلغ ثمانية وسبعين مورداً ، ومضمّرات محمد بن مسلم الثقفي ومضمّرات علي بن جعفر^(٦).



المبحث الأول

مفهوم الحديث المضمّر

أولاً: تعريف المضمّر في اللغة :

الإضمار في اللغة : الإخفاء، أضمّرت في نفسي شيئاً ، أخفيتّه ، تقول: أضمّرتّه أي أخفيتّه^(١).

ثانياً: تعريف المضمّر في الاصطلاح:

لقد عرف المحدثون الحديث المضمّر بتعريفات عدة من ذلك:

١. ما عرفه العاملي (ت ٩٨٤هـ) قائلاً: « ما يقول فيه الصحابي أو أحد أصحاب الأئمة (عليهم السلام) «سألته عن كذا فقال كذا» أو «أمرني بكذا، أو ما أشبه ذلك، ولم يسم المعصوم ولا ذكر ما يدل على أنه هو المراد...»^(٢).

٢. كما عرفه الكني (ت: ١٣٠٦هـ) قائلاً: « هو ما يطوى فيه ذكر المعصوم (عليه السلام) عند انتهاء السند إليه كأن يقول صاحبه أو غيره سألته أو دخلت عليه فقال لي أو عنه ... ويعبر عنه (عليه السلام) في المقام المزبور بالضمير الغائب »^(٣).

(١) ينظر: ابن منظور، الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ٧٢٢/٢، وابن منظور، لسان العرب: ٤٩٢/٤.

(٢) العاملي، وصول الأخبار إلى أصول الأخبار: ١٠١.

(٣) كني، توضيح المقال في علم الرجال: ٢٧٥.

(٤) البروجردي، طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال: ٢٥١/٢.

(٥) الخوئي، معجم رجال الحديث: ٣٠٩/٩.

(٦) ينظر: الفضلي، أصول الحديث: ١٠١.

م.م شهد أحمد كاظم || ٢٦٥

مرجع الضمير ، حالية كانت أو مقالیه^(٣).

ثالثاً : تقطيع الأخبار من الأصول :

قطع الأحاديث عند نقلها عن الأصول وتبويبها في المجاميع الواصلة إلينا ، فان فقهاء الرواة كانوا يسألون الإمام (عليه السلام) عن عدة فروع في مجلس واحد أو أكثر ثم يحررون الجميع في أصولهم ، وينقلونه إلى غيرهم ، فيصرحون في صدر الكلام بالإمام المسؤول ويعطفون عليه مضميرين ، كما في أسئلة علي بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) . ولما تبوّب مشايخ الحديث قطعوها ، وذكروا كل قطعة في بابها فعرض الإضمار

وبعبارة ادق: ان الرواة كان لهم كتاب يكتبون فيه كل ما سمعوا من الأمام (عليه السلام) فلذا كان في أول الكتاب يكتبون سألت الصادق (عليه السلام) ثم بعد ذلك كلما سئل هو عن الصادق (عليه السلام) أو غيره، وهو حاضر أو سمع منه (عليه السلام) فيكتب في الكتاب سألته أو سمعت منه إشارة إلى ما ذكره فيه أول الكتاب وكان الضمير راجعاً إلى الصادق (عليه السلام) المذكور في أول الكتاب،

وهذه الكتب

هي المسمّاة «بالأصول الأربعمئة» فمجمعي مجاميع الأخبار لما جمعوا تلك الأصول، وكان فيها مسائل مختلفة وكل من تلك المسائل مرتبطاً بباب وكتاب فلذا كان أصحاب المجاميع يأخذون تلك

(٣) ينظر: الغريفي ، قواعد الحديث : ٢٢٢/١ .

المبحث الثاني

عوامل الإضمار وأسبابه

ذكر العلماء بعد تتبعهم لواقع الاحاديث المروية ، والمدونة في كتب الحديث عوامل وأسباب لوقوع الإضمار، وهي :

أولاً : التقية:

أن بعض الرواة كان لا يستطيع التصريح باسم الإمام (عليه السلام) لظروف سياسية قاسية كان يعيشها تحت سطوة القمع والإرهاب الأموي أو العباسي فيستعمل الكناية (الضمير) وهو أمر معروف تاريخياً^(١) .

حيث أن الراوي لا يجراً على التصريح باسم الإمام (عليه السلام) خوفاً من ولاة الجور وأذنانهم ، حتى أن الراوي في بعض تلك العصور إذا حدث عن الإمام علي (عليه السلام) قال : « عن أبي زينب »^(٢) .

ثانياً : وجود القرينة:

المعيّنة للإمام (عليه السلام) الذي صدر عنه الحكم عند نقل الراوي ، فاتكل عليها في معرفة

(١) ينظر: الفضلي ، أصول الحديث : ١٠٢ .

(٢) ينظر: الأمين ، أعيان الشيعة : ٣٣٤/١ ، القزويني ، رجال

تركوا بصمات : ١٥٩ .

الرواية التي يرتبط بابها ويثبتونها في محله بلسان سألته أو سمعته من دون ان ينظر إلى صدر الكتاب, وان مرجع الضمير إلى أي منهم (عليهم السلام) فلذا جميع المضمورات مسندات بهذا المناط فلو كانت الأصول الأربعمئة موجودة بأيدينا كنا نعرف مسند هذه المضمورات كما لا يخفى^(١).

وقال الشيخ المامقاني: « إن سبب الإضمار : إما التقية أو تقطيع الأخبار من الأصول . فإنهم كانوا يكتبون في صدر سؤالاتهم : سألت فلانا عن كذا » و « سألته عن كذا » .. فقال كذا « وهكذا ثم بعد تقطيعها وجمعها في الكتب المؤلفة صار مشتبهها, أو وجود القرينة المعينة للأمام عليه السلام الذي صدر عنه الحكم عند نقل الراوي سواء كانت

موضوعين :
الأول : الكتب :

وذلك أن تأتي مرويات المؤلف في كتابه كله عن إمام معين فيذكر اسمه في أول الكتاب ثم يكتفي بذكر ضميره دون تكرار اسمه مرة اخرى، اعتماداً على تصريحه بالاسم في أول الكتاب، للاختصار والابتعاد عن التكرار الذي لا حاجة مهمة إليه^(٢).

الثاني : الحديث الطويل :

قد يروي الراوي حديثاً طويلاً يضم مجموعة كبيرة من الأسئلة وأجوبتها، فيذكر اسم الإمام في أول الحديث، ثم يقول: « وسألته عن كذا »، « فقال كذا »، وحينما جمعت الجوامع الكبرى عمد مؤلفوها إلى تفريق الأحاديث التي في الكتاب، أو الفقرات التي في الحديث الطويل على أبواب الفقه ومواضيعه، ولم يسمحوا لأنفسهم بأن يذكروا اسم الإمام في موضع الضمير لئلا يعد هذا تصرفاً منهم في الحديث، ومعلوم ان التصرف في الحديث



(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٣.

(٤) ينظر: الفضلي، أصول الحديث: ١٠٣.

(٥) المامقاني، مقباس الهداية: ١/٣٣٤.

(١) ينظر: اليزدي، نموذج في الفقه الجعفري: ٢٢٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٢.

م. م شهد أحمد كاظم || ٢٦٧

غير إمام»^(٤).

واعتبر العاملِي الإضمار من مضعفات الحديث قائلًا: « وهو مضعف للحديث ، لاحتمال أن يكون المراد غير الأمام وان كان إرادة الإمام بقريئة المقام أظهر»^(٥).

القول الثاني: حجيته مطلقاً: أي سواء كان الراوي لها من أجله الرواة أم من غيرهم. ممن قال بهذا القول .

المحقق يوسف البحراني(ت:١١٨٦هـ) معقباً على قول الشيخ حسن في كتاب المعالم^(٦) قائلًا: « ولله در المحقق الشيخ حسن في المعالم... وذلك لأن الممارسة تنبه على أن المقتضي لنحو هذا الإضمار في الأخبار ارتباط بعضها ببعض في كتب روايتها عن الأئمة (عليهم السلام) فكان يتفق وقوع أخبار متعددة في أحكام مختلفة مروية عن إمام واحد ولا فصل بينها يوجب إعادة ذكر الإمام عليه السلام بالاسم الظاهر فيقتضون على الإشارة إليه بالمضمرة»^(٧).

وقال في موضع آخر تعليقاً على حسنة زرارة: « إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر أجزأك غسلك ذلك

(٤) (العاملِي، الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية: ٧١٧/١).

(٥) (العاملِي، وصول الأخبار إلى أصول الأخبار: ١٠١-١٠٢).

(٦) ينظر: العاملِي، معالم الدين: ٦٠٠/٢.

(٧) البحراني، الحدائق الناضرة: ٣١٢/٥.

المبحث الثالث

حجية الحديث المضمرة

الحجية في اللغة : الدليل والبرهان القاطع , يقال : احتج بالشيء : اتخذه حجة وحجته أي غلبته بالحجج التي أدليتُ بها^(١).

الحجية في الاصطلاح: «ما يمكن التعويل والاعتماد عليه , والعمل به»^(٢).

اختلف الفقهاء في حجية الحديث المضمرة ومشروعيته, وتشعبت الأقوال إلى ثلاثة:

القول الأول : عدم حجيته مطلقاً: أي سواء كان الراوي المضمرة من الرواة الثقات أو كان من غير الثقات؛ وذلك لاحتمال عود الضمير إلى غير المعصوم (عليه السلام) وممن اختار هذا القول الشهيد الأول(ت:٧٨٦هـ) عندما خدش بمضمرة بمحمد بن مسلم قائلًا : «...لكنه مجهول المسؤول»^(٣).

وعقبه الشهيد الثاني(ت:٩٦٥هـ) حيث عقب على مقطوعة محمد بن مسلم بقوله: « فيحتمل كونه

(١) ينظر: الهروي، تهذيب اللغة: ٢٥١/٣، والمرسي، المحكم والمحيط الأعظم: ٤٨٢/٢.

(٢) فتح الله، معجم الفاظ الفقه الجعفري: ١٥٢.

(٣) الشهيد الأول، القواعد والفوائد: ٣١٨/٢.

مضمراته ، كما قبلوا مضمرات زرارة ، ومحمد بن مسلم وأمثالهما...»^(٤).

وعقبه الميرزا القمي (ت: ١٢٣١ هـ) قائلاً: «أما المضمرة كأن يقول صاحب المعصوم (عليه السلام) سائلته عن كذا قال كذا فإن كان من مثل زرارة ومحمد بن مسلم وأضرابهما من الأجلء فالأظهر حجته بل الظاهر أن مطلق الموثقين من أصحابنا أيضاً كذلك لان ظاهر حال أصحاب الأئمة (عليهم السلام) أنهم لا يستلون إلا عنهم (عليهم السلام)...»^(٥).

وتبعه الاخوند الخراساني (ت: ١٣٢٩ هـ) حيث قال عند تعقيبه على مضمرة صحيح زرارة: «هذه الرواية وإن كانت مضمرة إلا أن إضمارها لا يضر باعتبارها ، حيث كان مضمرة مثل زرارة وهو ممن لا يكاد يستفتي من غير الإمام عليه السلام»^(٦).

وعقبه اللكراني (ت: ١٣٨٣ هـ) حيث قال عند تعرضه لمضمرة سماعة: «والرواية وإن كانت مضمرة إلا أن مضمرة سماعة لا إشكال فيها لأنها في الحقيقة غير مضمرة ، وقد نشأ توهم الإضمار من عدم التصريح بذكر الإمام الذي روى عنه»^(٧).

وعلى ذلك سار المحقق الخوئي (ت: ١٤١٣ هـ) عند تعقيبه على مضمرة زرارة: « نعم الرواية مضمرة إلا أننا ذكرنا غير مرة أن مضمرة زرارة كمسنداته ، لأنه

للجنابة والجمعة وعرفة والنحر والحلق والذبح والزيارة ، وإذا اجتمعت لله عليك حقوق أجزاءك عنها غسل واحد ، ثم قال : وكذلك المرأة يجزيها غسل واحد لجنابتها وأحرامها وجمعتها وغسلها من حيضها وعيها»^(١).

«وهذه الرواية وإن كانت مضمرة في الكافي إلا أن الإضمار الواقع في أخبارنا ، سيما إذا كان المضمرة من أجلء الرواة وأعيانهم ... غير مضر»^(٢).

وتبعه الشيخ المامقاني (ت: ١٣٥١ هـ) ، فإنه بعد أن خدش في حجية المضمرة صريحاً قال: «لا احتمال أن لا يكون المراد بالضمير هو المعصوم (عليه السلام) قال بحجية مضمرة مطلق الموثقين من أصحابنا مستدلاً عليه بقوله: «لأن ظاهر حال أصحاب الأئمة (عليهم السلام) أنهم لا يسألون إلا منهم ، ولا ينقلون حكماً شرعياً يعمل به العباد إلا عنهم...»^(٣).

القول الثالث: التفصيل في حجته : وحاصلة : اذا كان الراوي المضمرة من آجلة الرواة فيقبل مضمرة ويكون حجة ، وبين غيره فلا يقبل ولا يعتد به.

وممن اختار التفصيل السيد الجزائري (ت: ١١١٢ هـ) حيث قال عند حديثه عن مضمرة علي بن مهزيار: «أما عدم التصريح باسم الإمام (عليه السلام) فغير مضر ، لأن جلالة شأن علي بن مهزيار يقتضي قبول

(٤) الجزائري ، كشف الأسرار في شرح الاستبصار: ٤٨١/٣.

(٥) القمي ، قوانين الأصول: ٤٨٧.

(٦) الخراساني ، كفاية الأصول: ٣٨٩.

(٧) اللكراني ، نهاية التقرير في مباحث الصلاة: ٣٥٠/٢.

(١) الفيض الكاشاني ، الوافي: ٥٣٣/٦.

(٢) البحراني ، الحدائق الناضرة: ٢٠٠/٢.

(٣) المامقاني ، مقباس الهداية في علم الدراية: ٢٥٢/١.

م. م شهد أحمد كاظم || ٢٦٩

تعبداً بنقل الثقة عنه ، وهذا لم يثبت هنا ، إذ كما يحتمل استناده إليه (عليه السلام) يحتمل استناده إلى بعض فقهاء الإمامية الذين أمرهم الإمام (عليه السلام) بالإفتاء بين الناس ، لتعذر الوصول إليه غالباً ، وأمر الشيعة بالرجوع إليهم وأخذ الحكم منهم ، ولذا نقل عنهم كثير من الفتاوى في كتب الفقه ، وبعد هذا كيف يثق الفقيه باستناد الحكم في الحديث المضمرة إلى المعصوم (عليه السلام) ، وتقطع الأحاديث عند تبويبها لا يثبت ذلك ، وإنما يذكر علة للإضمار بعد إحراز استناده إليه (عليه السلام) من طريق آخر مثل كون الراوي من الفقهاء الذين لا نحتمل فيهم أن يسألوا غير المعصوم (عليه السلام) ، عليه فلم يقد دليل يثبت حجية الأحاديث المضمرة مطلقاً ، وذكر مشايخ الحديث لها في مجاميعهم لا يثبت إلا اجتهادهم في صدور أحكامها عن المعصوم (عليه السلام) وهو لا يكفي في إثبات صدورها عنه (عليه السلام) (٣) .
نماذج تطبيقية.

١. عن سماعة قال: سألته عن الرجل به الجرح والقرح فلا يستطيع أن يربطه ولا يغسل دمه قال: « يصلي ولا يغسل ثوبه كل يوم إلا مرة ، فإنه لا يستطيع أن يغسل ثوبه كل ساعة » (٤) .

وهذه الرواية عن سماعة وقع الإضمار في عبارة

(٣) ينظر: الغريفي، قواعد الحديث: ٢٢٣/١.

(٤) العاملي، وسائل الشيعة: ١٠٢٩/٢، كتاب الطهارة،

باب جواز الصلاة مع نجاسة الثوب، رقم ٢.

لا يسأل من غير الإمام عليه السلام» (١).
ومن خلال ما تقدم فإن هناك دعويان قام ببيانها السيد الغريفي:

إحداهما حجية مضمرة أجلة الرواة وفقهائهم،
والثانية عدم حجية مضمرة غيرهم

أما الأولى: فإن الراوي لما أسند الحكم في حديثه إلى غيره بالضمير لم نحتمل فيه استناده إلى رأيه وإن قلنا بصحة اجتهاد أولئك الفقهاء في عصر المعصوم (عليه السلام) ، فيدور الأمر بين استناده إلى المعصوم (عليه السلام) بعود الضمير إليه وبين استناده إلى غيره من أهل الرأي والفتوى ، وحيث فرضنا الراوي من الأجلة الذين لا نحتمل فيهم أن يستفتوا غير المعصوم (عليه السلام) عن أحكام الدين تعين صدور الحكم عن المعصوم (عليه السلام) فكان حجة، فأمثال الرواة الثقات كزرارة ، ومحمد بن مسلم ، ويونس بن عبد الرحمان ونظائرهم من فقهاء رواة حديث أهل البيت (عليهم السلام) كانوا مرجع الشيعة في الحكم والفتوى، وبهذا يحصل الوثوق بأنهم لا يستقون الحكم من غير المعصوم (عليه السلام) بل كانوا مرجع غير الشيعة من المسلمين (٢).

أما الدعوى الثانية : وهي عدم حجية مضمرة باقي الرواة فمن أجل توقف الحجية على إحراز استناد الحكم إلى المعصوم (عليه السلام) ولو

(١) الغروي، شرح العروة الوثقى: ٣٦٧/٦.

(٢) الغريفي، قواعد الحديث: ٢٢٠/١.

«عن سماعة قال سألته» وليس فيها قرينة تدل على أن الضمير يعود إلى المعصوم , لكن سماعة بن مهران من ثقات الرواة حسب ما ورد في ترجمته انه لا يروي إلا عن المعصوم فتكون الرواية حجة حسب رأي القائلين أن مضمرة ثقات الرواة حجة دون غيرهم , وحكم المجلسي على الرواية في كتابه مرآة العقول بالصحة (١) .

٢. الحسن عن زرعة عن سماعة قال : «إذا سها الرجل في الركعتين الأوليتين من الظهر والعصر ولم يدر واحدة صلى أم ثنتين فعليه أن يعيد الصلاة» (٢) .
وقع الإضمار هاهنا عن سماعة في عبارة « عن سماعة قال سألته» وعدها المحقق البحراني وسائر العلماء من الروايات الموثقة (٣) .

٣. عن سماعة قال :سألته «عن رجل كان يصلي فخرج الإمام وقد صلى الرجل ركعة من صلاة فريضة فقال : إن كان إماما عدلا فليصل أخرى وينصرف ويجعلهما تطوعا وليدخل مع الإمام في صلاته كما هو وإن لم يكن إمام عدل فليبين على صلاته كما هو ويصلي ركعة أخرى معه يجلس قدر ما يقول : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله (صلى الله عليه وآله

وسلم) ، ثم ليتم صلاته معه على ما استطاع فإن التقية واسعة وليس شيء من التقية إلا وصاحبها مأجور عليها إن شاء الله» (٤) .
وموضع الإضمار هاهنا كسابقه حيث وقع في عبارة « عن سماعة قال سألته» وعد المجلسي الرواية المذكورة من الروايات الموثقة (٥) .
٤. محمد بن الحسن بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، قال قلت له : «الرجل ينام وهو على وضوء ، أتوجب الخفقة والخفقتان عليه الوضوء ؟ فقال : يا زرارة ؟ قد تنام العين ولا ينام القلب والأذن ، فإذا نامت العين ، والأذن ، والقلب ، وجب الوضوء ، قلت : فإن حرك على جنبه شيء ولم يعلم به ؟ قال : لا ، حتى يستيقن أنه قد نام ، حتى يجيء من ذلك أمر بين ، وإلا فإنه على يقين من وضوئه ، ولا تنقض اليقين أبدا بالشك ، وإنما تنقضه بيقين آخر» (٦) .

(١) المجلسي، مرآة العقول في شرح أخبار ال الرسول: ١٦٤/١٣ .

(٢) الطوسي، تهذيب الأحكام: ١٧٧/٢، باب احكام السهو في الصلاة، رقم ٥ .

(٣) ينظر: البحراني، الحدائق الناضرة: ١٩٤/٩ .

(٤) الكليني، الكافي: ٣٨٠/٣، باب الرجل صلى وحده ثم يعيد في الجماعة، رقم ٧ .

(٥) المجلسي، مرآة العقول: ٢٧١/١٥ .

(٦) العاملي، وسائل الشيعة: ٢٤٥/١، كتاب الطهارة، باب نواقض الوضوء، رقم ١ .

م.م شهد أحمد كاظم || ٢٧١

عن أصله وقد سبق منه ذكر الإمام (عليه السلام) صريحاً فاكتمى به واقتصر على المجيء بالضمير الراجع إليه . وهكذا الكلام بعينه في صحيح الصدوق في من لا يحضره الفقيه^(٣) .

٦. الكليني ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن ربعي ، عن فضيل قال : « صنائع المعروف وحسن البشر يكسبان المحبة ويدخلان الجنة والبخل وعبوس الوجه يبعدان من الله ويدخلان النار»^(٤) .

والحديث كالصحيح ، والظاهر أنه مضمّر ، والضمير في « قال » راجع إلى الباقر أو الصادق (عليهما السلام) وكأنه سقط من النسخ أو الرواة . ووقع الإضمار في الرواية المذكورة بعبارة «عن فضيل قال» دون الإشارة إلى المعصوم وحال الرواية كسابقه حجة لان واردة عن فضيل وهو من ثقات الرواة .

* * *

عليها بالصحة ، وعبر عن الرواية قائلاً : وصحيفة زارة^(١) .

٥. الحسين بن سعيد عن صفوان عن العلا عن محمد بن مسلم قال : « سألته عن الشراء من أرض اليهود والنصارى ؟ قال : ليس به بأس وقد ظهر رسول الله صلى الله عليه وآله على أهل خيبر فخارجهم على أن يترك الأرض في أيديهم يعملونها ويعمرونها وما بها بأس وقد اشترت منها شيئاً ، وإنما قوم أحيوا شيئاً من الأرض أو عملوه فهم أحق بها وهي لهم»^(٢) .

وقع الإضمار في هذا المورد بعبارة « سألته عن » عن محمد بن مسلم ، وهو من الثقات الأجلاء الذي لا يروون إلا عن المعصوم ، وبهذا تكون الرواية حجة لدى القائلين باعتبار الروايات الصادرة من الرواة الثقات دون غيرهم ، ويرى القمي أن اللفظ المذكور لفظ الموثق قائلاً : وإنما اخترناه لاحتمال الإضمار في صحيح الشيخ وصحيح الصدوق ، وإن كان الظاهر أن لا إضمار في التهذيب فإن الظاهر رجوع الضمير إلى أبي عبدالله (عليه السلام) المذكور في الخبر المتقدم عليه ، مضافاً إلى أن مثل محمد بن مسلم الفقيه المعروف الذي هو من أصحاب الإجماع لا يسأل طبعاً عن غير الإمام (عليه السلام) بل من المحتمل جداً أن يكون الحديث مأخوذاً

(٣) القمي ، الولاية الإلهية الإسلامية : ٢٩٤/٢ .

(٤) النجفي ، موسوعة احاديث اهل البيت : ١٩/٢ .

(٤٣) المجلسي ، مرآة العقول : ١٧٩/٨ .

(١) الاسترآباي ، الفوائد المدني : ٢٩٠ .

(٢) الطوسي ، الاستبصار : ١١٠/٣ ، كتاب البيوع ، باب شراء

اهل الذمة ، رقم ٣ .

الخاتمة

المصادر والمراجع

- خلص البحث إلى جملة من النتائج , ومن ابرزها:
١. أن الحديث المضمّر في معناه اللغوي, هو إضمار الشيء وإخفائه , وفي اصطلاح المحدثين هو أن يروي الراوي الحديث بلفظ عنه أو عنهما من دون الإشارة إلى اسم المعصوم (عليه السلام).
 ٢. تركّز موقف الأعلام من حجّية الحديث المضمّر بثلاث أقوال: الأول: القول بحجّيته, والثاني: عدم حجّيته مطلقاً, والثالث: القول بالتفصيل بين مضمّرات أجلاء الرواة فيعتد بمضمّره, وبين غيره فلا يقبل مطلقاً.
 ٣. أن للإضمار عوامل وأسباب أهمها: التقيّة, وتقطيع الأخبار من الأصول, واتكال الراوي على القرينة المصاحبة للحديث عند روايته له عن المعصوم التي اعتمد عليها في معرفة مرجع الضمير.
 ٤. أن الحديث المضمّر هو من مختصات الشيعة دون غيرهم من المذاهب الإسلامية الأخرى .
- القرآن الكريم
١. ابن منظور, محمد بن مكرم بن علي جمال الدين الأنصاري (ت: ٧١١هـ), لسان العرب , بيروت , دار صادر, (١٤١٤ هـ).
 ٢. الاخوند الخراساني, محمد كاظم (ت: ١٣٢٩هـ), كفاية الأصول, تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث, قم, مطبعة مهر, ط١, (١٤٠٩هـ).
 ٣. الاسترابدي , محمد أمين (ت: ١١١٩هـ), الفوائد المدنية والشواهد المكية , تحقيق: رحمة الله الرحمتي, قم, مؤسسة النشر الإسلامي, ط ١ , (١٤٢٤هـ).
 ٤. أعيان الشيعة, محسن الأمين(ت: ١٣٧١هـ), تحقيق: حسن الأمين, بيروت, دار التعارف للمطبوعات,(د. ط), (١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م).
 ٥. البحراني, يوسف (ت: ١١٨٦هـ), الحدائق الناضرة, تحقيق: محمد تقّي الإيرواني , قم , مؤسسة النشر الإسلامي, (د. ط)(د. ت).
 ٦. البر وجردى , علي أصغر بن محمد شفيع الجابلي (ت: ١٣١٣هـ), طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال , تحقيق: مهدي الرجائي, قم , ط١, (١٤١٠هـ).
 ٧. الجزائري, نعمة الله (ت: ١١١٢هـ), كشف



م.م شهد أحمد كاظم || ٢٧٣

- الأسرار في شرح الاستبصار, تحقيق: مؤسسة علوم (٥١٠٤١).
١٥. العاملي, محمد بن جمال الدين مكي (الشهيد الثاني)(ت:٩٦٥), الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية, تحقيق: محمد كلانتر, قم, مطبعة أمير, ط١, (٥١٤١٠).
٨. الجوهري, إسماعيل بن حماد الجوهري (ت: ٣٩٣هـ), الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية, ت: أحمد عبد الغفور عطار, دار العلم للملايين, بيروت, ط٤, (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م).
٩. الحر العاملي, محمد بن الحسن (ت: ٥١١٠٤هـ), وسائل الشيعة تحقيق: مؤسسة آل البيت لأحياء التراث, قم, مطبعة مهر, ط٢, (٥١٤١٤).
١٠. الخوئي, أبو القاسم, معجم رجال الحديث (ت: ٥١٤١٣هـ), ط٥, (١٤١٣هـ-١٩٩٢م).
١١. الطوسي, محمد بن الحسن (ت: ٥٤٦٠هـ), الاستبصار فيما اختلف من الأخبار, تحقيق: حسن الموسوي الخرسان, طهران, دار الكتب الإسلامية, (د. د. ط) (د. ت).
١٢. الطوسي, محمد بن الحسن (ت: ٥٤٦٠هـ), تهذيب الأحكام, تحقيق: حسن الموسوي الخرسان, طهران, دار الكتب الإسلامية, ط٣, (د. ت).
١٣. العاملي, الحسن بن زين الدين (ت: ٥١٠١١هـ), معالم الدين وملاذ المجتهدين, تحقيق: منذر الحكيم, قم, مطبعة باقري, ط١, (٥١٤١٨).
١٤. العاملي, حسين بن عبد الصمد (ت: ٩٨٤هـ), وصول الأخيار إلى أصول الأخبار, تحقيق عبد اللطيف الكوهكمري, قم, مطبعة الخيام, ط١, (٥١٤٢٨).
١٦. العاملي, محمد بن مكي (الشهيد الأول) (ت: ٥٧٨٦هـ), القواعد والفوائد, تحقيق: عبد الهادي الحكيم, قم, مكتبة المفيد, (د. ط), (د. ت).
١٧. الغروي, علي, شرح العروة الوثقى, تقرير بحث أبو القاسم الخوئي, قم, الناشر: مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي, ط٢, (١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م).
١٨. الفاضل اللنكراني, نهاية التقرير في مباحث الصلاة, تقرير بحث حسين البروجردي (ت: ٥١٣٨٣هـ), قم, مطبعة بهمن, مركز فقه الأئمة الأطهار (عليهم السلام), ط٣, (٥١٤٢٠).
١٩. فتح الله احمد, معجم الفاظ الفقه الجعفري, الدمام, مطبعة المدوخل, ط١, (٥١٤١٥).
٢٠. الفضلي, عبد الهادي, أصول الحديث, بيروت, مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر ط٣, (٥١٤٢١).
٢١. القزويني, لطيف, رجال تركوا بصمات على قسماات التاريخ, (د. ط) (د. ت).
٢٢. القمي, الميرزا (ت: ١٢٣١هـ), قوانين الأصول, (د. ط), (د. ت).
٢٣. القمي, محمد, الولاية الإلهية الإسلامية, قم, مؤسسة النشر الإسلامي, ط٢, (٥١٤٢٨).

٢٧٤ || م.م شهد أحمد كاظم

٢٤. الكليني, محمد بن يعقوب (ت: ٣٢٩هـ),
الكافي, تحقيق: علي اكبر الغفاري طهران دار
الكتب الإسلامية, ط ٥, (د. ت).
٢٥. كني, علي (ت: ١٣٠٦هـ), توضيح المقال في
علم الرجال, تحقيق: محمد حسين مولوي, قم,
مطبعة سرور, ط ١, (١٤٢١هـ).
٢٦. المامقاني, عبد الله (ت: ١٣٥١هـ), مقباس
الهداية في علم الدراية تحقيق: محمد رضا
المامقاني, قم, مطبعة مهر, ط ١, (١٤١١هـ).
٢٧. المجلسي, محمد باقر, مرآة العقول في شرح
أخبار الرسول, تحقيق: جعفر الحسيني المطبعة:
مطبعة الحيدري, ط ٣, (١٤٠١هـ).
٢٨. المرسي, أبو الحسن علي بن إسماعيل,
تحقيق: عبد الحميد هنداوي, بيروت, دار الكتب
العلمية, ط ١, (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
٢٩. النجفي, هادي, موسوعة احاديث اهل
البيت, دار أحياء التراث العربي للطباعة والنشر
ط ١, (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م)
٣٠. الهروي, محمد بن احمد, تحقيق: محمد
عوض, بيروت, دار إحياء التراث العربي, ط ١,
(٢٠٠١م).
٣١. اليزدي, عباس, نموذج في الفقه الجعفري,
مطبعة أمير المؤمنين, قم, ط ١, (١٤١٠هـ).